

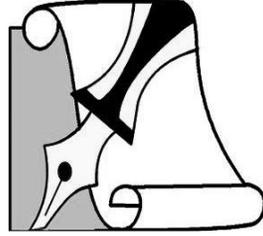


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

استمرت الأزمة الحكومية قائمة رغم كل محاولات الخروقات والمساعي من قبل الطرف الفرنسي، الراعي الأساسي لتشكيلها، لكن تلك الضغوطات أثمرت فجوة في جدار المراوحة عبر موافقة زعيم تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري على أن تكون وزارة المالية بعهدة وزير من الطائفة الشيعية.

وبعد ردود ترحيبية بهذا الإعلان الحريري والذي سرعان ما لاقى ترحيبا فرنسيا استثنائيا مع دعوة إلى تأليف سريع للحكومة، بدا أن العقبات لا تقتصر على حل الأزمة في وزارة المالية. فقد سارع رئيس الجمهورية ميشال عون إلى التنكير بأن عقدة المالية ليست الوحيدة، وإن حجت خلفها العقد الأخرى وأبرز هذه العقد التمثيل المسيحي والمرجعية الرئاسية التي لن تقبل توقيع مرسوم تأليف حكومة لم يوافق مسبقا على أسماء الوزراء فيها، وتحديدًا منهم المسيحيين وهو أمر قد يسقط نفسه على الكتل الأخرى.

على أن بيان الحريري اشترط أمورًا ليس ثنائي حزب الله وحركة أمل بقابل بها مثل عبارة لمرة واحدة التي قرنها الحريري بالموافقة على أن يتولى وزير مستقل من الطائفة الشيعية وزارة المالية. لكن الحريري، كما الرئيس المكلف مصطفى أديب، يدركان أن الوصول إلى هذه المرحلة يفترض حكما الاتفاق مع الثنائي على اسم الوزير، أو على الأقل الاتفاق على صيغة ما تسمح بعدم اعتراضهما وهما يصران على تسمية كل الوزراء الشيعة وهذا من حقهما استنادا الى نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة.

ومن ناحيته، يتقاطع موقف أديب مع موقف الرئيس عون على صعيد تقديم تشكيلة من ذوي الاختصاص وأصحاب الكفاءة القادرين على نيل ثقة الداخل كما المجتمعين العربي والدولي، بالتشاور مع رئيس الجمهورية ضمن الأطر الدستورية. وكما أبدى عون حرصه على المبادرة الفرنسية وتأليف حكومة مهمة من اختصاصيين مستقلين للقيام بالإصلاحات اللازمة لإنقاذ لبنان من أزماته الدقيقة، كذلك أكد أديب حرصه على المبادرة الفرنسية.

لكن يبدو واضحا أن التفاوض المستجد مرتبط بمسعى فرنسي جدي لحسم تأليف الحكومة، لأن التأخير صار يشكل استنزافا لباريس وللرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون شخصا الذي وضع كل ثقله في الملف اللبناني ولن يقبل بالخروج خائبا.

على أنه يبدو أن ثمة معوقات تحول دون إقلاع قطار حكومة أديب بعد التقدم الذي تحقق بفعل خطوة الحريري، عبر إعلان تحرير الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة من شرط المداورة في وزارة المال الذي أدخله

فيه الحريري ومعه رؤساء الحكومات السابقون، وخرج منه وحده بصورة يشوبها الغموض في ظل تساؤلات حول تبادل للأدوار أو ما إذا كان الحريري يختصر الموقف السنوي. وهذه الشكوك تعززت بعد انسحاب رؤساء الحكومات السابقين من مبادرة الحريري ووصفها بالشخصية.

لكن الحريري كان بارعا في تضمين المبادرة نصا يوحى باشتراط التراجع عن رفض منح حقيبة المال لوزير من الطائفة الشيعية بشرطين، إذا ثبتت صحتها، يتكفلان بإسقاط أي إيجابية مرتجاة منها. الأول هو أن يحصر الاختيار بالرئيس المكلف، والثاني أن يقبل الثنائي بكون ما يعرض في المبادرة الحريية هو تخل عن مناداة الثنائي بالبعد الميثاقي للتوقيع الثالث مقابل الحصول على حقيبة المال لمرة واحدة.

ويتوقف البعض عند ظهور كلام الحريري إضعافا للرئيس المكلف ومكانة الموقع وصلاحيات رئيس الحكومة، الذي أظهره كلام الحريري كموظف يتلقى التعليمات من موقع أعلى يقيد ويحرره ساعة يشاء، ويمنحه وينزع منه صلاحيات كما يشاء. لكن اوساط الحريري تشدد على ان الاخير لا يريد سوى مساعدة أديب في مهمته والحريري هو الذي انتقد فكرة رجل الظل التي اتهم فيها رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في علاقته مع عون.

على أنه بات مفهوما أن تسمية وزير المال من قبل الثنائي أمر نهائي محسوم في الجوهر كشرط للمشاركة في الحكومة، مع مرونة كاملة في التفاصيل لجهة عدم فرض اسم بعينه، وترك المجال لتفاهم رئيس الجمهورية والحكومة على واحد من أسماء عدة مقترحة من الثنائي، ما يطرح السؤال حول ما اذا كان الحريري يدرك هذا الأمر ويعمل على أساسه.

كما تبرز إشكالية التعامل مع رئاسة الجمهورية منذ تكليف الرئيس مصطفى أديب، إذ أوحى نادي رؤساء الحكومات السابقين مرارا، بأن على رئيس الجمهورية أن يقبل تشكيلة الرئيس المكلف أو يرفضها، وبدا الإيحاء ذا مصداقية مع سلوك الرئيس المكلف القائم على تثبيت مرجعية رؤساء الحكومات السابقين لقراره، وقد صار أكيدا أن رئيس الجمهورية يرفض هذه المعادلة ويتمسك ومعه الثنائي والحلفاء بممارسة صلاحياته الدستورية كاملة كشريك في تشكيل الحكومة.

كما يحضر موضوع حجم الثقة بالمناخات الدولية والإقليمية التي يتحدث الفرنسيون عن تأمينها لخطوة الحريري كترجمة لتحول رعتة باريس لإحداث اختراق في جدار الجمود، خصوصا أن موقف رؤساء الحكومات السابقين الراضين لمبادرة الحريري قد يكون بإيحاء سعودي او أميركي. وذلك تساؤل مشروع خاصة بعد ما

صدر عن الملك السعودي في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتوجيه الاتهام لحزب الله بالإرهاب، واشتراط عودة الاستقرار للبنان بنزع سلاح المقاومة، ما يقدم إشارة معاكسة لما يفترض انه تسهيل لتسوية نتيج تشكيل الحكومة.

ويجب التذكير بأن مبادرة الحريري ليست جديدة. إذ سبق وأن أبدى رئيس مجلس النواب نبيه بري استعداده لأن يطرح على الرئيس المكلف أسماء عدة من الطائفة الشيعية من ذوي الاختصاص والكفاءة والنزاهة وغير الحزبيين ليختار أديب من بينهم.

ومن إيجابيات بيان الحريري أنه أقر بإسناد المالية إلى الطائفة الشيعية بعدما أصر على مدى طويل على رفض مبدأ حصرية أي حقبة لطائفة معينة وعلى اعتماد مبدأ المداورة. وهذا لا ينظر إليه الثنائي على أنه تنازل من الحريري بل هو تنازل مفروغ منه. علما أن الثنائي لن يقبل باستغلال حاجة البلد إلى حل وتأليف الحكومة والمبادرة الفرنسية لانتزاع حق للطائفة الشيعية بوزارة تشكل الشراكة الوطنية بالحكم، ويمكن تأجيل هذا الموضوع الخلافي إلى وقت لاحق وبته في حوار سياسي دستوري ميثاقي وطني يشمل كل الملفات الخلافية في البلد لا سيما استكمال تطبيق الدستور والمادة 22 و95 منه.

وبينما تتفائل البلاد بحل العقدة المالية، فإن ثمة شكوك بظهور عقد أخرى بعد أن تم تصوير المالية على أنها العقدة لإخفاء العقد الأخرى. منها على سبيل المثال كما أسلفنا ملاحظات رئيس الجمهورية على تشكيلة أديب عندما يقدمها ومدى مراعاتها للتوازنات الطائفية والسياسية والنيابية فضلا عن حصة رئيس الجمهورية وتمثيل الأحزاب والكتل النيابية، إلى جانب أسماء الوزراء السنة والمسيحيين والدروز.

أما الحريري فقد قذف مبادرته إلى ملعب عين التينة وحرارة حريك، واعتبر أنه بات خارج اللعبة الحكومية. علما أن أوساط تيار المستقبل تعتبر أن تنازل الحريري جاء بعد اتصال هاتفي مع الرئيس الفرنسي الذي طلب إليه تقديم هذا التنازل وهو طرح كان قد حمله السفير الفرنسي برونو فوشيه من فرنسا. وجاءت موافقة الحريري نتيجة وعد تلقاه من ماكرون بأن هذا التنازل يقابله تسهيل قروض مؤتمر سيدر بشكل سريع. مع احياء حريري بأن هذه الخطوة قد تسحب من رصيده الشعبي ولكنها الطريقة الوحيدة لإنقاذ البلد والمستقبل بانتظار الرد أو تلقف الثنائي للمبادرة.

إلا أن مصادر رؤساء الحكومات السابقين، وخاصة فؤاد السنيور ونجيب ميقاتي الذي أعلن رفضه جهارا للمبادرة، تكرر بأنهم غير معنيين، مؤكدة أنها مبادرة شخصية لا تعبر عن الموقف، مشددين تمسكهم بالدستور ورفضهم حصرية حقيبة بطائفة معينة، وقد أجرى ميقاتي فعلا اتصالا بالرئيس المكلف ودعاه خلاله الى التمسك بالدستور.

من جهته، من الطبيعي أن ينقطع موقف التيار الوطني الحر مع موقف الرئيس عون، مع اعتراضه على أسلوب الرئيس المكلف في عملية تأليف الحكومة وعلى مبادرة الحريري رغم ترحيبه بها، مؤكدا أن الرئيس عون لن يوقع مرسوم حكومة إقصائية وإغائية وانفرادية ومخالفة للدستور لجهة مشاركة رئيس الجمهورية بعملية التأليف، أو لجهة مشاركة الكتل النيابية في تسمية ممثليها.

في كل الأحوال، كان أهم ما في الأمر إسقاط الأحادية في مرجعية تشكيل الحكومة التي ظهر أن رؤساء الحكومات السابقين يحاولون فرضها، لصالح التوضيحات الفرنسية التي تبلغها الرئيس المكلف والرئيس الحريري لحكومة يرضى بها الجميع وتكون حصيلة تشاور وتعاون القوى التي قامت بتسمية الرئيس مصطفى أديب، واستبعاد قضايا الخلاف ومنها البحث بمصير وزارة المال والإصرار على حسم الخلاف حوله كشرط لولادة الحكومة، وإلغاء وجود مهل محددة لبلوغ ضفة الوصول نحو حكومة جديدة، مع الإصرار على عدم إضاعة الوقت الى ما لا نهاية، تحت شعار ان الانهيار يتقدم، وأن الفشل ممنوع.

ولعل الإيجابية التي طرأت أيضا تتمثل في أداء مستجد للرئيس المكلف بعد أيام من فرملته من قبل نادي رؤساء الحكومات، عبر التنسيق مع رئيس الجمهورية لبدء ما كان يجب أن يتم منذ التكليف لجهة حسم حجم الحكومة وتوازناتها الطائفية والسياسية، من موقع الشراكة الكاملة لرئيس الجمهورية في تشكيل الحكومة، على أمل الانطلاق بمشاورات تشمل مجددا الكتل النيابية التي سيتوجه اليها اديب طلبا للثقة، وللتفاهم مع هذه الكتل وفي طليعتها الثنائي لمناقشة تفاصيل تمثيله وكيفية تحقيق التوازن المطلوب بين الشروط السياسية لنجاح الحكومة، والشروط الوظيفية التي تقتضي أن يكون الوزراء من ذوي الاختصاص وغير الحزبيين وغير النواب، طلبا للصدمة الإيجابية المطلوب إحداثها، وطلباً لإنجاح المهمة المرتبطة بالملفات الاقتصادية والمالية وعزل الحكومة عن التجاذبات السياسية.

على أن ما تم لجهة فتح قنوات الحوار مع الثنائي يشكل بداية جدية بعدما كان الحوار من طرف واحد سابقا في ظل التزام الرئيس المكلف بالصمت، سواء في لقاءاته مع الكتل النيابية، أو في لقاءاته المتكررة مع رئيس الجمهورية، لكن انطلاق التفاوض ينتظر التفاهم على حجم الحكومة بين صيغة الرئيس المكلف وصيغة الحد الأدنى التي يراها رئيس الجمهورية مناسبة للتعبير عن التوازنات الطائفية وتتسع لتمثيل عادل للطوائف ومكوناتها السياسية والنيابية، وتاليا حسم توزيع الحقائق على الطوائف وممثليها، لتأتي المرحلة اللاحقة التي تتضمن إسقاط الأسماء على الحقائق، ولذلك يمكن تبرير تأجيل البحث بتسمية وزير المالية لوقت لاحق ورفض أديب تلقي تلك الأسماء من الثنائي.

ومن ناحيتهم، أبلغ الفرنسيون المسؤولين أن لا وقت محدد ونهائي للمبادرة الفرنسية مع تمديد إضافي للمهلة لاستئناف المشاورات لتسهيل الحل لا سيما بعد مبادرة الحريري الإيجابية التي فتحت آفاق الحل.

ويجب التسجيل هنا لإيجابية الزيارة التي قام بها النائب علي حسن خليل على رأس وفد من كتلة التنمية والتحرير إلى دار الفتوى، حيث اجتمعوا بمفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان. وكان اللقاء إيجابيا لتسهيل كل الأطراف لتشكيل الحكومة. وهي زيارة جاءت بعد قليل من

زيارة الرئيس فؤاد السنيورة إلى دار الفتوى، وهدفت زيارة وفد التنمية والتحرير إلى إطلاع المفتي على حقيقة المواقف والاتصالات على صعيد تأليف الحكومة وتوضيح موقف الثنائي من مسألة وزارة المالية والحوول دون استغلال بعض السياسيين لدار الفتوى وتوريطه في سجالات وخلافات سياسية لتحقيق مآربهم الخاصة.

وفي آخر المستجدات أن الرئيس ميشال عون لن يوقع على حكومة حريرية، وكل الاتفاقات والحلول خارج إطار التشاور مع بعثا لا تعنيه وسيواجه خطة إقصاء وإلغاء دور رئاسة الجمهورية. وهو متمسك بحقه الدستوري في الشراكة الحقيقية مع الرئيس المكلف في تأليف الحكومة، وهو لن يوقع مرسوم تأليف الحكومة قبل الوقوف على

التوازنات السياسية والطائفية وأسماء الوزراء وتوافر الثقة في المجلس النيابي. كما يريد ان يعرف مدى قدرة الحكومة على إنجاز الإصلاحات، والأهم هو برنامج عمل الحكومة المتمثل بالبيان الوزاري.

ورئيس الجمهورية لن يخاطر، حسب أوساطه، بتوقيع مرسوم حكومة تفتقد لأحد هذه العناصر وتضطدم بالمواجهة مع الكتل النيابية والأحزاب السياسية في المجلس النيابي، فضلا عن أهمية الاتفاق على البيان الوزاري قبل الذهاب إلى المجلس النيابي. وهو سيحرص على اختيار الوزراء مع الرئيس المكلف انطلاقا من كفاءاتهم واختصاصاتهم ونزاهتهم ووطنيتهم وقدرتهم على الإنجاز وتحمل المسؤولية.

وفي التوازي مع ذلك، فإن العلاقة بين بعثا وحارة حريك متينة ومستمرة، ولن تفك في عضدها بعض التباينات في ملفات محددة، فاتفق مار مخايل بين الرئيس عون والامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله لا يزال حاجة سياسية واجتماعية ووطنية مع الاحتفاظ بهامش الحركة للطرفين كما يحصل اليوم في الملف الحكومي، لذلك فإن الرئيس عون ثابت في مسلماته الوطنية.

أخيرا، وكما كانت العادة، يحذر كثيرون من خطة أميركية تحت عنوان المبادرة الفرنسية للسيطرة على القرار السياسي في الحكومة، وبالتالي السيطرة على البلد. وتقول وجهة النظر هذه إن الأميركيين لن يسمحوا بتشكيل الحكومة إلا إذا كان لهم تأثير كبير عليها، ومن هنا التوازن السياسي في الحكومة ضروري للتصدي للمشاريع التي ممكن أن تطرح على طاولة مجلس الوزراء وتمس بسيادة وأمن واستقرار لبنان الاقتصادي والمالي والأمني. وتحدثت وجهة النظر هذه عن شروط سياسية أميركية تخفيها المبادرة الفرنسية بقناع الإصلاحات المالية والاقتصادية، وتشير الى ضغوط دولية كبيرة تمارس على لبنان تتجسد في العقوبات المالية، ومنعه من استثمار ثروته النفطية والغازية في مياحه الإقليمية. كما لا يزال ربط السماح للبنان باستخراج النفط بتأليف حكومة اختصاصيين مستقلة مع إبعاد حزب الله وحلفائه عنها لتسهيل السيطرة على القرار اللبناني، قائما.

المبادرة الفرنسية

مع تأخر الحل اللبناني، تدور أسئلة في الأروقة السياسية الفرنسية حول ما أدت إليه مبادرة الرئيس إيمانويل ماكرون عبر تعزيز القوى السياسية الحالية في لبنان.

ثمة نقاش حاصل حول أن الكلام عن الفساد المستشري يتردد منذ المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وقبل انفجار المرفأ وبعده. وبالنسبة إلى طارحي هذا السؤال، فهو لا يتعلق بوقف دعم باريس للبنان أو لمبادرتها

الحكومية، بل ينحصر بما يمكن أن يؤدي إلى استعادة القوى السياسية، التي لا تزال تتحكم باللعبة الداخلية، أنفاسها، ولا سيما بعد انفجار المرفأ ووقوف الكثير من العواصم إلى جانب لبنان.

المفاوضات السياسية لتشكيل الحكومة انطلقت فرنسيا، بتحديد الملفات الخلافية المتعلقة بسلاح حزب الله أو بوضع لبنان الإقليمي، من أجل المساعدة في وقف الانهيار الاقتصادي، بالحد الممكن. وساهم في تعزيز هذا الهدف ما لمسّه الفرنسيون بعد انفجار المرفأ، من نقمة على السياسيين وعلى استئراء الفساد، حتى أصبح هذا العنوان أساسيا في كل وسائل الإعلام والضغط الدولي. لكن أداء السياسيين اللبنانيين لم يظهر أنهم على توافق مع الفرنسيين، حول هذا العنوان تحديدا، لا بل إن مباحثاتهم دلت على أن الملف الاقتصادي والمالي ليس في سلم أولوياتهم، وإلا لما كان الفرنسيون يحتاجون إلى التدخل يوميا في تفاصيل التشكيل.

هذا الأمر طرح أسئلة فرنسية عن إمكان قيام أي حكومة ممكنة بوضع خطط للإنقاذ المالي والاقتصادي، من دون أن تؤدي في نهاية المطاف إلى استفادة السياسيين أنفسهم كي يستعيدوا نفوذهم وممارساتهم السابقة. لأن الفساد لن يشطب فجأة، وتشكيل حكومة بإشراف القوى السياسية نفسها يعني أنها ستتأنف بعد أشهر قليلة عملية النهب التي أوصلت لبنان إلى ما هو عليه.

هذا النقاش لا يزال مفتوحا ويعبر عن يأس فريق من الإدارة الفرنسية من احتمال نجاح باريس في إيجاد حل طويل الأمد للبنان، كما من احتمال وعي السياسيين اللبنانيين مخاطر ما يعيشه الناس، ولا سيما أن القوى السياسية تحاول توجيه رسائل ضاغطة داخلية عن مبادرة الرئيس الفرنسي ومواعيد لها وكأنها تهديد لسمعة باريس ودورها، وفشل لسياستها وليس فشلا للبنان نفسه.

هذا النقاش الفرنسي يجد في بيروت ترجمة عملية له، لأن ما جرى منذ طرح المبادرة الفرنسية لا ينسجم مع حقيقة الانهيار الحتمي. ورغم أن الكارثة المالية والاقتصادية صارت أمرا واقعا، لكن أداء القوى الأساسية لا يزال دون هذا السقف الذي يجعل تشكيل الحكومة أولوية من دون الالتفات إلى تعزيز هذه القوى مصالحها ووجودها. لا بل إن هذا الأداء، عدا عن أنه لا يساهم في حل العقد الاقتصادية والمعيشية، بات يزيد من الشرخ السياسي ويضاعف من الأزمات الموجودة أصلا.

وما قام به الرئيس الحريري يعبر تماما عن هذا الجانب. وبداء بمبادرته الأخيرة، كأنه يريد تغليب الشأن الوطني العام على ما عداه، في سعي إلى ملاقاتة الضغط الفرنسي لتأليف الحكومة. لكن واقع الأمر هو أن مصالحه في تحقيق خرق حكومي، بالترتيبات الاقتصادية المالية المتعلقة بسيدر وغيره، لا تزال منذ أن استقال في نهاية العام الماضي، أولوية. وبمحاولته استغلال المبادرة الفرنسية بعد خطوات ناقصة، ومحاولة إعطاء غطاء سني لها، خلق مجددا زوابع محلية إن في بيئته أو في علاقاته مع حلفائه محليا ودوليا، وأثار أسئلة

عن مستقبله السياسي. فقراءة بيان الحريري قبل كلام الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تختلف عن قراءته ما بعد الكلام.

وحسب أوساط متابعة للموقف السعودي، فإن الحريري أخطأ في التراجع عن تشدده عبر إعطاء حزب الله ورقة سياسية أساسية، فيما كانت الرياض على أهبة إعطاء موقف حاد من الحزب وإيران، بعد سلسلة رسائل تجاهلت فيها تماما موضوع تأليف الحكومة وحيثية الحريري فيها. ما ساهم الحريري فيه، بعدما جر دار الفتوى أيضا الى إعطاء غطاء سياسي، هو أنه وجد نفسه في موقف غير متغير كثيرا سعوديا عن السابق، في مرحلة تتجاهل فيها أيضا واشنطن الملف الحكومي، على اعتبار أنه أوجد للحزب مخرجا، فيما كانت الأنظار تتجه الى الثنائي الشيعي على أنه الطرف المعرقل للتأليف.

هذا الأمر سيدفع الحريري أكثر نحو الحضي الفرنسي، ليعتمد على باريس كونها صاحبة المبادرة في تأمين غطاء له كما حصل في أزمة اعتقاله في الرياض.

وذلك ما يفسر الموقف الأخير للحريري وخلافه مع نادي رؤساء الحكومات صاحب الغطاء السعودي، وسيكون تشكيل الحكومة رهن قدرة فرنسا على إقناع الأميركيين قبل أسابيع من الانتخابات الأميركية المفصلية، بينما يسير الوضع الداخلي نحو الإنهيار.

ليست أزمة حكومة بل نظام

يوم بعد الآخر يتضح أكثر فأكثر أنها ليست أزمة تشكيل للحكومة التي أُلّف مثلها لبنان في السابق، بل هي أبعد من ذلك لتشكل أزمة نظام وحكم.

لقد فرض السياسيون على اللبنانيين تناقضهم السلطوي مستثمرين هذا التحاوص الطائفي الذي سمح به نظام الحكم. وقد أدى هذا الأمر إلى تعطيل الحياة السياسية لفترات طويلة في بلد مأزوم، خاصة بعد إتفاق الطائف باستثناء المرحلة السورية في لبنان حين كانت الحكومات تفرض فرضا على السياسيين، حتى ان تشكيل بعض الحكومات لم يتخذ أكثر من أيام معدودة.

لكن الواقع المؤسف مؤداه أنها أزمة حكم حصلت وستحدث مجددا نتيجة ما يراه الخبراء الدستوريون تأزم النظام. وهذا التأزم لا يعود إلى اليوم طبعا، ويضرب في التاريخ منذ ما قبل تأسيس الكيان اللبناني في العام 1920 وبعده في حقبة ما بعد الاستقلال الوطني في العام 1943 ثم مع الطائف العام 1989.

أراد المؤسسون من الصيغة المبتكرة التي ليست فريدة في العالم وإن كانت نادرة، استثمار إيجابية التنوع في لبنان القائم على كيانات طائفية ومذهبية تعكس تنوعا ثقافيا وحضاريا. لكن الحلم المشروع في إدارة التنوع الحاصل شيء، والواقع المعاش عبر عشرات السنين شيء آخر تماما.

وعلى مدار تاريخ الكيان، انعكست التناقضات البنوية التي كان من الطبيعي احتياجها التدخلات الخارجية التي لم ترحم البلد، وتفجرت الاختلافات خلافات وتوترات وأحيانا حروبا أهلية جاءت بإتفاق الطائف الذي اعتقد اللبنانيون انه سيضع حدا لتناقضاتهم.

لكن الاتفاق لم يكن سوى هدنة على ما يبدو لوقف حمام الدم، من دون إجتراح حل للمعضلة الطائفية للنظام الذي، للأسف، ترسخت طائفيته ومذهبيته في شكل صارخ وليست الازمة الحكومية الحالية في البلاد سوى نتيجة طبيعية لها.

والمؤلم في الأمر اليوم أن المسؤولين لم يتعظوا مما حدث في لبنان منذ نحو عام خاصة حتى هذه اللحظة.

إنتفاضة شعبية في البلاد على فساد المسؤولين، أزمة إقتصادية ومالية وإجتماعية تعكس الخلل السياسي في النظام، وباء كارثي يفتك بحياة اللبنانيين، وأخيرا وليس آخرا إنفجار المرفأ الذي أشعل المزيد من نار المأساة اللبنانية المتوالية فصولا.

اليوم، ليس ما يحدث بين السياسيين خلافا تحاصصيا فقط، فبين ثنايا الأزمة الحكومية، ثمة صراعا على النظام يعكس التغيرات الكبيرة التي حصلت منذ التوصل الى اتفاق الطائف قبل نحو 31 عاماً.

والحال ان الازمة تتغذى من الخلل العميق الذي يشوب الدستور اللبناني الذي لا ينص على كيفية توزيع المناصب الوزارية على الطوائف على عكس ما هو متداول الأمر الذي ينطبق طبعا على ما يسمى بالوزارات السيادية. فقد ألغى الطائف طائفية الوظائف، بإستثناء وظائف الفئة الأولى وما يعادل الفئة الأولى فيها،

على أن تتشكل مناصفة بين المسيحيين والمسلمين من دون تخصيص أية وظيفة لطائفة ما. والامر سيان بالنسبة الى توزيع الرئاسة والذي لم يكرسه الطائف الذي تحدث عن التساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبيا بين الطوائف والمناطق في مجلس النواب، وهو ما كان عرفا في الماضي وتكرس بعد الحرب بفعل موازين القوى التي تمخضت عنها.

إنها ببساطة أعراف إستمدت قوتها من تكرارها لتصبح واقعا فعلا بقوة الدستور والقانون. وهو ما يجعل من الصعب مواجهة حجة الذين يرفعون مبدأ المداورة في وظائف الفئة الاولى في الدولة، وهم الذين يدعو أيضا الى تطبيق الطائف عبر إنشاء مجلس للشيوخ يضم العائلات الروحية عملا بالمادة 22 منه تنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية، على أن يرتبط بمجلس نواب خارج القيد الطائفي، وتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية حسب المادة 95.

أما بالنسبة إلى الحكومة، فقد تم التأكيد على مراعاتها التوزيع الطائفي نسا في المرحلة الانتقالية فقط، لكن من دون حجز حقائب لطوائف معينة، أي بمعنى آخر، لا نص واضحا على إيلاء وزارة المال الى الطائفة الشيعية.. أقله حتى الاطلاع على محاضر الطائف التي لا تزال في حوزة رئيس مجلس النواب خلال تشكيل الطائف حسين الحسيني.

وما يجري اليوم هو صراع لترسيخ أعراف جديدة مثل التي تشكلت في السابق، لكن ذلك سيكون صعبا من دون توافق داخلي مهما كانت الجهة التي تميل إليها كفة الصراع.

وحتى ذلك الحين، لا مفر من تقطيع للوقت وتوافقات سياسية لتشكيل الحكومات، قبل الاتفاق على قانون حديث للانتخاب يفرز طبقة سياسية جديدة اذا تحمل الشعب فعلا المسؤولية، على ان يتم ذلك على مراحل شرط التمثيل الوطني العادل، وذلك قبل عقد طاولة حوار حقيقية وموسعة تؤدي الى عقد سياسي جديد. أما البحث عن تغيير دراماتيكي للنظام في هذه اللحظة السياسية وفي ظل الأزمة المعيشية الكارثية التي يعيشها اللبنانيون، فقد يؤدي الى ما هو أسوأ والى غالب ومغلوب ما قد يؤدي بدوره الى توترات أهلية وربما حروب جديدة.

يحذر كثيرون من فرض صياغة نظام جديد على جثة الطائف، لذا من المفيد التدرج خطوة خطوة في الحل في إطار النظام الديمقراطي البرلماني، ومن ثم تقييم التجربة مع المحافظة على الإستقرار السياسي وهو مفتاح الإستقرار الإقتصادي والنقدي والإجتماعي. وسيكون من شأن ذلك تسهيل المرور نحو الدولة المدنية المنشودة التي تعرف بأنها الدولة التي تحكمها قوانين مدنية تساوي بين المواطنين ويتقدم فيها الولاء الوطني على حساب الإنتماءات الأخرى لتشكل الدولة وطنا حقيقيا ضامنا للجميع.